



الوقائع المصرية - العدد ٩١ مكرر (ب) "فير احتيادي" في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥

"مادة ٣ - تكون لجنة شئون التعليم الابتدائي بالمنطقة الاختصاصات المقررة لجان شئون الموظفين بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥١ في هذا سلطة النظر في الترقيات وتكون قراراتها نافذة إذا وافق عليها الرئيس المشرف على المنطقة ، وترفع في حالة عدم موافقته عليها إلى وزارة التربية والتعليم مشفوعة بمذكرة تتضمن رأيه لتقرر في شأنها ما تراه".

مادة ٢ - على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القانون وبمعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مدر ديوان الرئاسة في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ (٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥)
رئيس مجلس الوزراء
جمال عبدالناصر حسين
بجاشي (أ.ح.)
وزير التربية والتعليم
كمال الدين حسين
صاغ (أ.ح.)

قانون رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٥

بالإذن لوزير التجارة والصناعة في منح شركة الحديد والصلب ترخيصا للبحث عن خام الحديد

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على معارضه وزير التجارة والصناعة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن لوزير التجارة والصناعة في منح شركة الحديد والصلب ترخيصا للبحث عن خام الحديد في المنطقة الموضحة على الخريطة الملاحقة وبالشروط الموافقة .

مادة ٢ - على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون وبمعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مدر ديوان الرئاسة في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ (٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥)
رئيس مجلس الوزراء
جمال عبدالناصر حسين ،
محمد أبو نصير
بجاشي (أ.ح.)

مادة ١٦ - يلغى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه .

مادة ١٧ - على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه وبمعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مدر ديوان الرئاسة في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ (٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥)

وزير التربية والتعليم
كمال الدين حسين
صاغ (أ.ح.)
رئيس مجلس الوزراء
جمال عبدالناصر حسين
بجاشي (أ.ح.)

قانون رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٥

بتعديل المادتين ٢٦ (فقرة ثانية) و ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ في شأن تنظيم التعليم الابتدائي

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على معارضه وزير التربية والتعليم ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تستبدل بالمادتين ٢٦ (فقرة ثانية) و ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النصان الآتيان :

"مادة ٢٦ فقرة ثانية : واستثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن نظام موظفي الدولة تكون لهم أيضا سلطة تعيين جميع موظفي المدارس الابتدائية في دائرة المنطقة الداخلين في الهيئة والخارجين عنها ونقلهم ومنحهم الإجازات وتوقيع العقوبات التي يجوز لرؤساء المصالح توقيعها عليهم وذلك بمراعاة حكم المادة ٣٠".